

Distr.: General
17 April 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات
والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٣

موجز

هذا التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي اضطلعت بها شعبة خدمات الرقابة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مقدّم استجابة لمقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٢٠١١ و ٢٤/٢٠١٣، والمقررات السابقة ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن المجلس.

ويقدم التقرير استعراضاً للأنشطة التي أجزتها شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق. ويتضمن التقرير معلومات عن: (أ) تقييم عام، لأغراض مراجعة الحسابات للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) المسائل الهامة التي تكتشفت عن طريق أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق التي اضطلعت بها الشعبة؛ و (ج) التحقيقات، بما في ذلك حالات الغش والإجراءات المتخذة بشأنها؛ و (د) استعراض توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وحالة تنفيذها؛ و (هـ) الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. والمرفقات من ١ إلى ٨ متاحة بشكل منفصل على الموقع الشبكي للصندوق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140514 140514 14-30562 X (A)



ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة للصندوق ورد الإدارة عليه في الإضافة 1.1 (Add.1) DP/FPA/2014/6). والإجراءات التي اتخذتها الإدارة كمتابعة للتوصيات الخمس عشرة الصادرة عن شعبة خدمات الرقابة في تقريرها السابق (DP/FPA/2011/5) <http://undocs.org/ar/DP/FPA/2011/5> ترد في المرفق 5، المتاح بشكل منفصل على الموقع الشبكي للصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتاح أيضاً رد شامل منفصل من الإدارة على هذا التقرير على الموقع الشبكي للصندوق.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	ألف - الولاية
٧	باء - أساس توفير ضمان مستقل
٨	ثالثا - الموارد
٨	ألف - الموارد البشرية
٩	باء - الموارد المالية
١٠	رابعا - المراجعة الداخلية للحسابات
١٠	ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر
١١	باء - الاستفادة من نتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ في دعم خطة عمل مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٤
١٤	جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٣
١٦	دال - النتائج الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية
٢٤	هاء - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٢٨	واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
٢٨	خامسا - التحقيق
٢٩	ألف - مجموع حالات الشكاوى
٣٠	باء - أنواع الشكاوى
٣١	جيم - التصرف في الحالات
٣٢	دال - التدابير التأديبية أو الجزاءات المتخذة
٣٢	هاء - تعزيز القدرة على التحقيق
٣٢	واو - دعم أنشطة الكشف والمنع
٣٣	سادسا - الأنشطة الاستشارية

الصفحة

٣٤	سابعاً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة
٣٤	ألف - المراجعة الداخلية للحسابات
٣٥	باء - التحقيق
٣٥	جيم - وحدة التفتيش المشتركة
٣٥	ثامناً - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة
٣٦	تاسعاً - عناصر مقرر

قائمة الأشكال

١٣	الشكل ١: تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المكاتب الميدانية، لأغراض مراجعة الحسابات
٢٢	الشكل ٢: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب درجة الأولوية
٢٢	الشكل ٣: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب النوع
٢٣	الشكل ٤: توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب السبب
٢٦	الشكل ٥: التوصيات غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٢٧	الشكل ٦: التوصيات التي لم يُبتَّ فيها لمدة ١٨ شهراً أو أكثر
٣٠	الشكل ٧: عرض عام للشكاوى الواردة في عام ٢٠١٣

قائمة الجداول

٨	الجدول ١: الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣
٩	الجدول ٢: عرض عام للموارد المالية، ٢٠١٢-٢٠١٣
١٢	الجدول ٣: عرض عام لنتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣
١٥	الجدول ٤: عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣
١٧	الجدول ٥: تصنيفات مراجعة الحسابات بحسب المجال
٢٥	الجدول ٦: حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بحسب السنة
٢٩	الجدول ٧: عرض عام للحالات الواردة والحالات المبتوت فيها في عام ٢٠١٣

(ملاحظة: المرفقات من ١ إلى ٨ متاحة بشكل منفصل على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

أولا - مقدمة

١ - يزود هذا التقرير المجلس التنفيذي بموجز لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق، التي قامت بها شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣. ويقدم هذا التقرير أيضا في الوقت الذي ينفذ فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا من أنشطة التغيير الإدارية (التي بدأ بعضها في السنوات السابقة)، والتي تهدف إلى معالجة العديد من التوصيات التي أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وشعبة خدمات الرقابة في تقاريرهما السابقة.

٢ - وفي عام ٢٠١٣، أجريت تغييرات رئيسية في شعبة خدمات الرقابة وفي ولايتها، هي: (أ) تم في تموز/يوليه ٢٠١٣ فصل فرع التقييم عن شعبة خدمات الرقابة وأصبح يعرف باسم مكتب التقييم؛ و (ب) تم توسيع نطاق التحقيقات لتشمل التحقيق في المزاعم بارتكاب أفعال غير مشروعة من قِبَل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان أو من قِبَل المتعاقدين والشركاء المنفذين والبائعين؛ و (ج) تعتبر سنة ٢٠١٣ السنة الكاملة الأولى للكشف العلني لتقارير مراجعة الحسابات الداخلية.

٣ - والإشارات الواردة في هذا التقرير إلى شعبة خدمات الرقابة يُقصد بها حصراً أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيق، ما لم يُذكر فيه خلافًا لذلك على وجه التحديد. ويرد في الوثيقة DP/FPA/2014/7 وصف لأنشطة التقييم التي أجريت في إطار مسؤولية شعبة خدمات الرقابة لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، جنباً إلى جنب مع أنشطة التقييم التي أجراها مكتب التقييم. ومع ذلك، يتضمن هذا التقرير، عند الضرورة، إشارة إلى المسائل ذات الصلة بالتقييم.

٤ - وعملاً بالمقرر ٣٧/٢٠٠٨، فإن التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان وردود الإدارة عليه يردان في الإضافة لهذا التقرير، الوثيقة DP/FPA/2014/6 (Add.1). وتقدم معلومات إضافية في المرفقات من ١ إلى ٨ ويُشار إليها كذلك في هذا النص، وهي متاحة بصورة منفصلة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلى وجه التحديد، ترد حالة تنفيذ التوصيات الرفيعة المستوى الخمس عشرة الواردة في التقرير السابق لشعبة خدمات الرقابة DP/FPA/2011/5، كما أبلغت عنها إدارة الصندوق، في المرفق ٥. وبالإضافة إلى ذلك، يتاح بصورة منفصلة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان رد الإدارة الشامل على هذا التقرير.

ثانياً - الضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - الولاية

٥ - تشكّل المادة ١٤-١١ من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإطار المساءلة^(١)، وسياسة الرقابة^(٢)، التي أقرها المجلس التنفيذي أساس ولاية شعبة خدمات الرقابة. وتؤدي شعبة خدمات الرقابة أو تدير بمفردها، أو تأذن لآخرين بأداء أو إدارة: (أ) خدمات مستقلة في مجال المراجعة الداخلية (فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، واستخدام الموارد باقتصاد وكفاءة)؛ و (ب) خدمات التحقيق (ادّعاءات حدوث سوء سلوك أو انتهاك للأنظمة والقواعد والإعلانات الإدارية أو السياساتية الواجبة التطبيق).

٦ - ونوعية عمل شعبة خدمات الرقابة ترصدها بصفة منتظمة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وقد واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة للنهوض بفعالية خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التي تقدمها شعبة خدمات الرقابة^(٣)؛ واستعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لشعبة خدمات الرقابة لعام ٢٠١٣، والميزانية، والتقارير المرحلية التي تقدم بصفة منتظمة، والتقارير السنوي، وتقارير مراجعة الحسابات الداخلية. أما مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة فقد كان يرصد الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته الرامية إلى تحسين عمليات شعبة خدمات الرقابة. وواصل مراجعو الحسابات الخارجيون الاعتماد على عمل الشعبة وتقاريرها في عام ٢٠١٣.

٧ - وقد تلقت الشعبة طيلة عام ٢٠١٣ دعماً من الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وحضر مدير الشعبة اجتماعات اللجنة التنفيذية للصندوق كمشارك بحكم منصبه، وهو ما أتاح له أيضاً فرصة مباشرة لتقديم المشورة بشأن الحوكمة أو المساءلة أو جوانب الرقابة على السياسات أو الإجراءات الجديدة، وللتعليق على أي مخاطرة محتملة ناشئة قد يتعرض لها الصندوق.

(١) DP/FPA/2007/20.

(٢) مقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨. سياسة التقييم لعام ٢٠٠٩ (مقرر المجلس التنفيذي ١٨/٢٠٠٩ و DP/FPA/2009/4) شكلاً أيضاً جزءاً من ولاية شعبة خدمات الرقابة لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٣) لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، شمل هذا أيضاً خدمات التقييم التي قدمتها شعبة خدمات الرقابة وتقارير التقييم التي أصدرتها.

٨ - ووفقا للمعايير المهنية التي تلتزم بها شعبة خدمات الرقابة، يؤكد مدير الشعبة بتقريره هذا للمجلس التنفيذي أن الشعبة تتمتع باستقلال تنظيمي في عام ٢٠١٣. فقد كانت الشعبة متحررة من أي تدخل في تحديد نطاق عملها وفي أداء عملها وفي الإبلاغ عن نتائجه.

باء - أساس توفير ضمان مستقل

٩ - في عام ٢٠١٣، أُنجزت شعبة خدمات الرقابة أربعة وعشرين عملية مراجعة داخلية للحسابات؛ كانت واحدة منها بصفتها الاستشارية؛ واضطلعت بثلاث عمليات بالاشتراك مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وبغية الاستفادة المثلى من الموارد، تم تخطيط العمليات بحيث تصل إلى مراحل مختلفة من الإنجاز (تتراوح من عملية "جارية" إلى عملية "أُنجزت وصدر تقرير بشأنها")، في نهاية عام ٢٠١٣.

١٠ - ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدرت شعبة خدمات الرقابة ١٤ تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية وجميعها متاحة للعموم للاطلاع عليها. وترد في المرفق ١ قائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية مقرونة بتصنيفاتها، وهي متاحة أيضا على الموقع الشبكي للصندوق^(٤)، وذلك عملا بمقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ٢٣/٢٠١١.

١١ - وتضمنت تقارير مراجعة الحسابات الداخلية للمكاتب القطرية العشرة، الصادرة في عام ٢٠١٣ معلومات عن حالة العمليات والأنشطة في الأعوام ٢٠١٠ أو ٢٠١١ أو ٢٠١٢، وفي حالات مختارة معلومات عن النصف الأول من عام ٢٠١٣. وقد غطت نفقات يصل إجماليها إلى ١٠٥ ملايين دولار. وغطى تقرير مراجعة أداء أحد البرامج^(٥) الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠١١، بنفقات يصل مقدارها إلى ٤٤٦ مليون دولار. ونتج ضمان إضافي من مراجعة مشتركة أجريت لمكتب مشترك، ومن مراجعة لنظام الإبلاغ المالي تم إنجازهما في عام ٢٠١٣، وتتسم كلتاها بطابع شامل لعدة منظمات. وعلاوة على ذلك، وفرت الضوابط التي وضعتها الإدارة على الأموال المنقولة إلى الشركاء المنفذين، من خلال مراجعات مشاريع التنفيذ الوطني، ضمانا إضافيا بشأن مبلغ قدره ٢٠٣ ملايين دولار في النفقات المتكبدة في عام ٢٠١٢.

(٤) متاحة على الموقع الشبكي التالي: <http://www.unfpa.org/public/home/about/oversight/auditreports>.

(٥) البرنامج العالمي والإقليمي.

ثالثا - الموارد

ألف - الموارد البشرية

١٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كان يوجد لدى شعبة خدمات الرقابة ما مجموعه ١٩ وظيفة معتمدة^(٦): ١٥ وظيفة من الفئة الفنية (انظر الجدول ١) و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٣، كانت جميع وظائف الفئة الفنية البالغ عددها ١٥ وظيفة مشغولة وذلك بانضمام ثلاثة مراجعي حسابات ورئيس فرع التحقيق إلى الشعبة خلال السنة. وطيلة السنة، أثرت الشواغر بشكل أساسي في مراجعة الحسابات الداخلية، وذلك بسبب الصعوبات التي ووجهت في تحديد مرشحين مؤهلين مناسبين، والتي تفاقمت جراء التأخيرات في بعض الخطوات الإدارية المتصلة بعملية الالتحاق بالخدمة. وقد أدى ذلك إلى وجود معدل شواغر نسبته ١٠ في المائة عند عدم احتساب فرع التقييم، ونسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢ عند أخذ جميع مهام الرقابة الثلاث بعين الاعتبار.

الجدول ١

الموارد البشرية في شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣

عدد وظائف الفئة المعتمدة	عدد وظائف الفئة الفنية المعتمدة	عدد الشواغر بأشهر العمل	النسبة المئوية للشغور	عدد وظائف الفئة المعتمدة	عدد وظائف الفئة الفنية المعتمدة
١	١٢	صفر	صفر%	١٤٠	مدير
١	١٢	صفر	صفر%	١٤٠	المساعد الخاص للمدير
٨	٩٦	١٦	١٧%	٦٤٧	فرع المراجعة الداخلية للحسابات
٥	٦٠	٢	٣%	٤٤٨	فرع التحقيق
١٥	١٨٠	١٨	١٠%	١٣٥	المجموع الفرعي
٦	٧٢	١٢	١٧%	٥٤٠	التقييم ^(٧)
٢١	٢٥٢	٣٠	١٢%	١٨٥	المجموع

(٦) مضافا إليها ٧ وظائف ذات صلة بالتقييم: ٦ وظائف منها من الفئة الفنية (بما في ذلك وظيفة مدير مكتب التقييم ووظيفة نائب مدير شعبة خدمات الرقابة، التي كانت شاغرة سابقا)، ووظيفة لموظف لشؤون الدعم.

(٧) موظفو فرع التقييم التابع سابقا لشعبة خدمات الرقابة ومدير مكتب التقييم (وظيفة نائب مدير شعبة خدمات الرقابة سابقا).

باء - الموارد المالية

١٤ - تلقت شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣، على غرار ما حدث في عام ٢٠١٢، تمويلاً من مصدرين هما: (أ) الميزانية المؤسسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ و (ب) الموارد البرنامجية للصندوق. وبلغ مجموع ميزانية عام ٢٠١٣ لمهام الرقابة الثلاث، المعدلة بحسب نسبة الشغور الفعلية في عام ٢٠١٣، ما يقرب من ٦,٩ ملايين دولار، منها ٦ ملايين دولار (٨٧ في المائة) من أموال الميزانية المؤسسية و ٠,٩ مليون دولار (١٣ في المائة) من موارد البرنامج العالمي والإقليمي للصندوق ومن موارد أخرى. وكانت هناك إجمالاً زيادة في تمويل الميزانية المعدلة لخدمات الرقابة الثلاث بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ (٦,٣ ملايين دولار) التي تقابل أساساً النقصان في معدل الشغور المشار إليه أعلاه (انظر التفاصيل في الجدول ٢ أدناه).

الجدول ٢

عرض عام للموارد المالية، ٢٠١٢-٢٠١٣*

٢٠١٣		٢٠١٢		المهمة
الميزانية المعدلة بنسبة الشغور (ملايين الدولارات)	الوظائف المعدلة بنسبة الشغور (ملايين الدولارات)	الميزانية المعدلة بنسبة الشغور (ملايين الدولارات)	الوظائف المعدلة بنسبة الشغور (ملايين الدولارات)	
٢,٥	٧,٧ (١+٦,٧)	٢,١	٧ (١+٦)	المراجعة الداخلية للحسابات
١,٣	٥,٨ (١+٤,٨)	١,٢	٤,٦ (١+٣,٦)	التحقيق
١,٠	٤ (٢+٢)	١,٠	٤ (٢+٢)	إدارة ودعم شعبة خدمات الرقابة
٠,٢	-	٠,٢	-	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات
٥,١	١٧,٥ (٤+١٣,٥)	(غير قابلة للمقارنة)		المجموع الفرعي
١,٨	٦ (١+٥)	١,٨	٦ (١+٥)	التقييم
٦,٩	٢٣,٥ (٥+١٨,٥)	٦,٣	٢١,٦ (٥+١٦,٦)	المجموع

* ما يرد بين أقواس وبأحرف مائلة هو عدد الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة. وأرقام الميزانية مأخوذة من كشف نهاية السنة بعد التعديل كيما يعكس معدل الشواغر الفعلي وأرقام الاستحقاقات.

رابعا - المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر

١٥ - تقوم شعبة خدمات الرقابة بأنشطتها الخاصة بالضمان استنادا إلى خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر، يعتمدها المدير التنفيذي بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. وتستند الخطة إلى تقييم موثق لمخاطر المجموعة الكاملة من وحدات العمل التي يجب أن تخضع لمراجعة الحسابات والتي تتكون من ١٤٦ وحدة عمل^(٨) ومن ٥٠ عملية مؤسسية. وتقاس درجة المخاطرة بواسطة مجموعة من العوامل التي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف تلك الكيانات، من حيث أثرها المحتمل واحتمال حدوثها.

١٦ - ويستند تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وحدات العمل، لأغراض مراجعة الحسابات، إلى معلومات مالية وبرمجية دالة على: (أ) الأهمية المادية للنفقات البرنامجية؛ و (ب) درجة تعقيد البرامج؛ و (ج) التغيرات البرنامجية، بما في ذلك أثر الأولويات المؤسسية الرئيسية؛ و (د) نوعية الحوكمة ومراقبة الغش والفساد^(٩) في البلد الذي توجد فيه وحدات العمل؛ و (هـ) قدرة وحدة العمل على إدارة البرنامج؛ و (و) نتائج المشاورات مع الإدارة في المقر وفي المكاتب الإقليمية.

١٧ - ويعكس النموذج المنفصل المستخدم في تقييم المخاطر التي تتعرض لها العمليات المؤسسية، لأغراض مراجعة الحسابات، عوامل ذات صلة ب: (أ) الأهمية المادية؛ و (ب) أثر هذه العمليات ودرجة تعقدها؛ و (ج) مستوى التغيير الذي يؤثر على هذه العمليات؛ و (د) فعالية الضوابط والنظم الموجودة؛ و (هـ) قدرة وحدات العمل المسؤولة عن إدارة الضوابط والنظم. ويعكس النموذج أيضا المشاورات مع الإدارة المعنية.

١٨ - وقد وضعت خطة عمل مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٣ على أساس تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢، المقدم في الوثيقة DP/FPA/2013/6 (الصفحات من ٩ إلى ١٢ من النص العربي)، والموارد المتاحة (موظفو مراجعة الحسابات الداخلية الذين يساندتهم موظفون من شركات الخدمات المهنية لمراجعة الحسابات). ومن المقرر بموجبها أن يُصار إلى مراجعة حسابات وحدات العمل عالية المخاطر طوال دورة مدتها ٩ سنوات، ومراجعة حسابات وحدات العمل متوسطة المخاطر أو منخفضة المخاطر طوال

(٨) المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، ومكاتب الاتصال ووحدات المقر المشتركة في أنشطة تنفيذ البرامج.

(٩) استنادا إلى المؤشرات التي نشرها البنك الدولي.

دورة مدتها ١٧ سنة؛ وتتبع جميع الكيانات الأخرى نمطا مخصصا في مراجعة الحسابات. وتشتمل خطة عام ٢٠١٣ أيضا على ٣ مراجعات مشتركة وافق عليها ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، وذلك استنادا إلى تقييم منفصل للمخاطر التي تتعرض لها البرامج المشتركة، لأغراض مراجعة الحسابات.

١٩ - واستنادا إلى الزيادة في الموارد المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات في الميزانية المؤسسية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (باستخدام الموظفين الذين يساندهم موظفون من شركات الخدمات المهنية لمراجعة الحسابات) من المتوقع أن يصار إلى تغطية وحدات العمل عالية المخاطر طوال دورة مدتها خمس سنوات وتغطية وحدات العمل متوسطة المخاطر ومنخفضة المخاطر طوال دورة مدتها عشر سنوات. ومن المتوقع أن يتم توفير الضمان لوحدة العمل منخفضة المخاطر من خلال نظام مستمر لمراجعة الحسابات سوف يتم تطبيقه اعتبارا من عام ٢٠١٤ استنادا إلى استعراض يجريه المقرر للوثائق والمعلومات المتعلقة بضوابط رئيسية مختارة ومعاملات مالية كبيرة لتلك الوحدات. وسيصار إلى تغطية العمليات المؤسسية طوال دورة مدتها ١٥ عاما تشتمل على استقصاء آراء المستفيدين وضمان بشأن الفعالية التشغيلية للعديد من تلك العمليات يتم توفيره من خلال مراجعة حسابات وحدات العمل.

باء - الاستفادة من نتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ في دعم خطة عمل مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٤

٢٠ - صندوق الأمم المتحدة للسكان معرض لمخاطر تنبع بالدرجة الأولى من عملياته التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، حيث يوجد له ١٣٩ مكتبا ميدانيا على نطاق العالم، يعمل العديد منها في بيئات هشة، وتتبع كذلك من برامج معقدة. وتنفذ برامج الصندوق على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وتغطي مجالات مواضيعية مختلفة وتشمل العديد من الأولويات المؤسسية الرئيسية. ويجري تنفيذ البرامج أيضا من قبل العديد من الشركاء المنفذين الذين تتباين درجات قدرتهم، وذلك بدعم من خطط العمل السنوية المتعددة التي توضع وتُدار بنظم وأدوات تتسم بقدر ضئيل من التكامل. ويتم جزئيا تخفيف المخاطر المتأتبة من تعقد البرامج بواسطة الجهود التي تبذلها الإدارة للتركيز على إنجاز عدد أقل من النواتج والمخرجات التي تتماشى على نحو أوثق مع مجالات الولاية الأساسية.

٢١ - وينبع تعقيد إضافي، وبالتالي مخاطرة أخرى من: (أ) ضرورة الإسراع بتعزيز أنشطة الاستجابة الإنسانية في العديد من البلدان المشمولة بالبرامج والمتضررة من الصراعات؛ و (ب) وجود قوة عاملة كبيرة ومتفرقة تستخدم الاستشاريين على نطاق واسع؛ و (ج) وجود برنامج كبير لأمن السلع الأساسية ينطوي على شراء كميات كبيرة من

وسائل منع الحمل وتوزيعها على الشركاء الوطنيين مما يخلق تحديات متعددة لإدارة سلسلة التوريد؛ و (د) وجود مستوى كبير من الشراء المحلي للسلع والخدمات مع قدر دليل من الرقابة عليها؛ و (هـ) وجود نسبة متزايدة من التمويل غير الأساسي مع شروط امتثال وإبلاغ محددة، ووجود زيادة مقابلة في عبء إدارة وحدات العمل؛ و (و) وجود قدر كبير من المعاملات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية.

٢٢ - ويتضمن الجدول ٣ أدناه موجزا لنتائج التقييم المتعلقة بوحدات العمل والعمليات المؤسسية مصنفة بحسب مستوى المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات.

الجدول ٣

عرض عام لنتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣

وحدات العمل	مخاطر عالية	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة	المجموع
المكاتب القطرية	٣٣	٥٠	٤٢	١٢٥
المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية	٤	٢	٢	٨
مكاتب الاتصال	-	-	٦	٦
وحدات المقر المشتركة في تنفيذ البرامج (التدخلات العالمية)	٤	٣	-	٧
مجموع وحدات العمل	٤١	٥٥	٥٠	١٤٦
العمليات المؤسسية	٢٤	٢٤	٢	٥٠

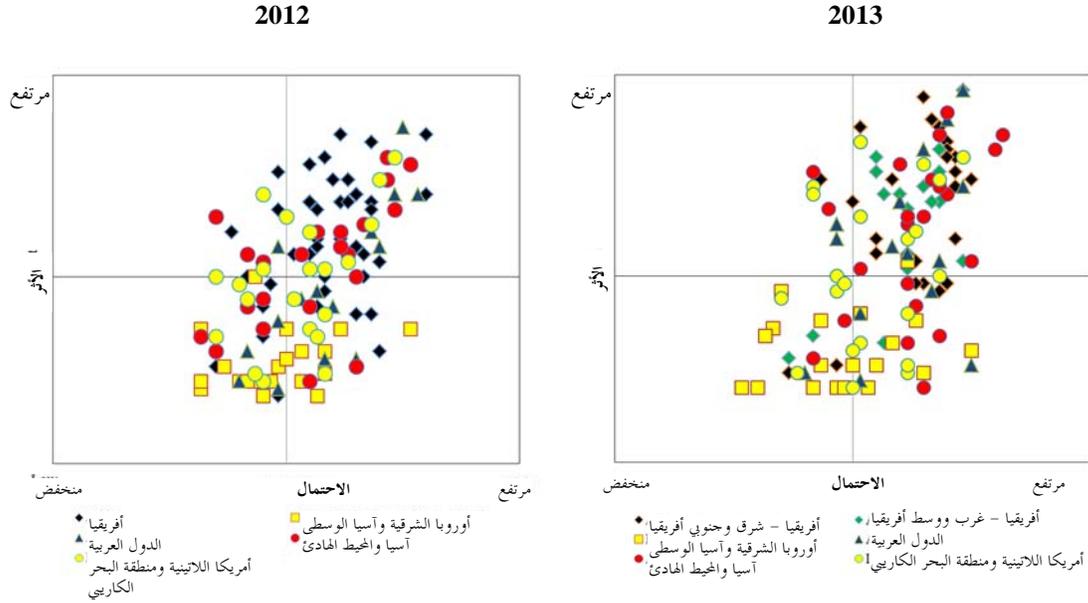
تقييم المخاطر التي تتعرض لها وحدات العمل، لأغراض مراجعة الحسابات

٢٣ - يتضمن الشكل ١ الوارد في الصفحة التالية نتائج التقييم الذي أجري في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ للمخاطر التي تتعرض لها المكاتب الميدانية لأغراض مراجعة الحسابات^(١٠) التي وصلت نفقاتها المُدارة إلى مبلغ قدره ٦٢٨ مليون دولار في عام ٢٠١٢ (٧٥ في المائة من مجموع النفقات السنوية) و ٧٠١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ (٧٤ في المائة من مجموع النفقات السنوية).

(١٠) يعكس الخط البياني لعام ٢٠١٣ أيضا فصل منطقة أفريقيا إلى منطقتين.

الشكل ١

تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المكاتب الميدانية، لأغراض مراجعة الحسابات



٢٤ - يعكس العدد الأكبر من النقاط في الربع الأيمن الأعلى من مربع عام ٢٠١٣، بصورة رئيسية، الزيادة في حجم البرامج وأثر المبادرات المؤسسية في العديد من المكاتب القطرية في مناطق شرق وجنوبي أفريقيا، وغرب ووسط أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، يعكس تركيز النقاط في الربعين الأعلى والأدنى الموجودين على اليمين من المربع استمرار المخاطر التي ما زالت تؤثر على عمليات المكاتب الميدانية. وهي تشمل: (أ) وجود معدلات شواغر مرتفعة في الوظائف الإدارية والتشغيلية الرئيسية؛ و (ب) أوجه ضعف في الرقابة في مجالات: '١' إدارة البرامج؛ و '٢' رصد البرامج؛ و '٣' التنفيذ الوطني؛ و '٤' إدارة المخزون؛ و '٥' إدارة الموارد غير الأساسية؛ و '٦' الامتثال للسياسات والإجراءات في مجالات تشغيلية شتى. وسيتم تناولها في الفرع جيم أدناه.

تقييم المخاطر المؤسسية لأغراض مراجعة الحسابات

٢٦ - حدد تقييم المخاطر المؤسسية لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ خمسة مجالات رئيسية من المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات هي: (أ) تنفيذ إطار النتائج المتكامل للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، باستخدام نموذج العمل الجديد ونظام تخصيص الموارد؛ و (ب) تنفيذ التدخلات العالمية والإقليمية الجديدة والمبادرات المؤسسية الرئيسية الأخرى؛

و (ج) كفاية ترتيبات الحوكمة، بما في ذلك دور ومسؤوليات المكاتب الإقليمية لدعم التنفيذ الكفؤ للخطة الاستراتيجية الجديدة ومعالجة القضايا التي أثّرت في مراجعتي الحسابات الأخيرتين (مراجعة ترتيبات الحوكمة في دعم تنفيذ برامج المكاتب القطرية، ومراجعة أداء البرنامج العالمي والإقليمي)؛ و (د) التأخيرات في وضع إطار الرقابة الداخلية في صيغته النهائية (ولا سيما بالنسبة للعمليات البرنامجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والتأخيرات في تنفيذ عملية شاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة؛ و (هـ) تفعيل الاستراتيجية الجديدة لإدارة الموارد البشرية.

٢٧ - وتشمل العمليات المؤسسية الإثنتا عشرة التي اعتبرها التقييم عمليات عالية المخاطر ما يلي: (أ) إدارة البرامج، بالنظر لتكرار حدوث مشاكل تتعلق بالمراجعة في هذا المجال، وقدرة المكاتب الميدانية على تنفيذ السياسة المنقحة التي صدرت في عام ٢٠١٢ والتغيرات التي ستنشأ عن بدء العمل بنظام البرمجة العالمي الجديد؛ و (ب) إدارة سلسلة الإمدادات والمخزون، نتيجة للزيادة الكبيرة في مقدار وسائل منع الحمل التي يتم شراؤها وتوزيعها على الصعيد العالمي، والتحديات اللوجستية ذات الصلة بها؛ و (ج) إدارة الشركاء المنفذين، بالنظر للعدد الكبير من الشركاء ولتفاوت درجات قدراتهم؛ و (د) تعبئة الموارد وإدارة الموارد غير الأساسية مع استمرار الاعتماد على عدد صغير من المانحين وتزايد أهمية التمويل غير الأساسي؛ و (هـ) الاستجابة الإنسانية، بالنظر لزيادة عدد التدخلات البرنامجية ذات الصلة وزيادة تعقيدها؛ و (و) تقديم المساعدة التقنية المضمونة الجودة للوحدات الميدانية؛ و (ز) إدارة الميزانية مع تطبيق الميزانية المتكاملة الجديدة ونظام توزيع الموارد وسياسة استرداد التكاليف؛ و (ح) الرصد المالي بالاقتران مع القدرة التشغيلية لنظم المعلومات اللازمة لأداء وظيفة الرقابة بطريقة أكثر فعالية؛ و (ط) تركيب الضمان المنقح ذي الصلة بالنهج المتسق لتحويل الأموال النقدية إلى الشركاء المنفذين الذي يطبقه الصندوق على أساس تجريبي اعتباراً من عام ٢٠١٤؛ والفعالية التشغيلية لـ: (ي) إدارة الأداء؛ و (ك) عمليات الشراء؛ و (ل) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاقتران مع الاستراتيجية الجديدة للصندوق والقدرة على تنفيذ النظم والخدمات الهامة بنجاح، مثل النظام الجديد لإرسال الرسائل والتعاون بالاستعانة بمصادر خارجية، ونظام المعلومات الاستراتيجية ونظام البرمجة العالمي المشار إليه آنفاً.

جيم - أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٣

٢٨ - تماشياً مع نهج التقييم القائم على المخاطر المبين في الفقرات من ١٥ إلى ١٨ أعلاه، تشتمل خطة مراجعة الحسابات الداخلية لعام ٢٠١٣ على ٢٤ عملية مراجعة حسابات

تغطي مجموعة مؤلفة من ٦ وحدات عمل عالية المخاطر و ٥ وحدات عمل متوسطة المخاطر و ٥ وحدات عمل منخفضة المخاطر و ٤ عمليات مؤسسية عالية المخاطر و ٣ مراجعات مشتركة ومراجعة حسابات واحدة أجريت بصفة استشارية. ومن أجل الاستفادة المثلى من الموارد، تم تخطيط العمليات بحيث تصل إلى درجات متفاوتة من الإنجاز في نهاية السنة، وسيتم إصدار ٢١ تقريراً نهائياً.

٢٩ - يمثل الجدول ٤ الوارد أدناه مقارنة، بحسب مستوى الإنجاز، بين عمليات مراجعة الحسابات المقررة مقابل المنجزة في عام ٢٠١٣. وتم الاضطلاع بجميع المراجعات البالغ عددها ٢٤ مراجعة على النحو المتوقع لها رغم أنها لم تبلغ جميعها مستوى الإنجاز المتوقع لها. وعلى الرغم من استخدام شركات الخدمات الاستشارية لمراجعة الحسابات في مساندة قدرة موظفي شعبة خدمات الرقابة على إنجاز عدد كبير من عمليات المراجعة، فقد أدى وصول مراجعي الحسابات الثلاثة المعيّنين حديثاً في وقت متأخر عما كان متوقفاً، إضافة إلى حالات الظروف القاهرة والزيادة في الطلبات الاستشارية، أدى إلى إصدار ١٤ تقريراً (مقابل ٢١ تقريراً كان من المقرر إصدارها) و ١٠ عمليات مراجعة حسابات لا تزال جارية (مقابل ثلاث عمليات مقررة) في نهاية السنة. ومن مجموع عمليات المراجعة الـ ١٠ الأخيرة، هناك مشروعاً تقريرين بانتظار ردود الإدارة عليهما؛ و ٧ تقارير قيد الصياغة، و عملية مراجعة واحدة لا تزال جارية.

الجدول ٤

عرض عام لعمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣

حالة العمليات	وحدات العمل ^(١)	العمليات المؤسسية	العمليات الاستشارية ^(ب)	المجموع
موجز عمليات مراجعة الحسابات المقررة لعام ٢٠١٣				
مشاريع التقارير التي صدرت في عام ٢٠١٢ والتي ستوضع في صيغتها النهائية في عام ٢٠١٣	٤	١	-	٥
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٢ والتي ستُنجز في عام ٢٠١٣	٣	١	-	٤
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت وأُنجزت في عام ٢٠١٣ ^(ج)	٨	٣	١	١٢
مجموع التقارير التي ستصدر في عام ٢٠١٣	١٥	٥	١	٢١
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٣ والتي ستُنجز في عام ٢٠١٤ ^(د)	٣	-	-	٣
مجموع عمليات المراجعة	١٨	٥	١	٢٤

حالة العمليات	وحدات العمل ^(أ)	العمليات المؤسسية	العمليات الاستشارية ^(ب)	المجموع
موجز عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام ٢٠١٣				
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٢ وأُنجزت في عام ٢٠١٣	٧	١	-	٨
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت وأُنجزت في عام ٢٠١٣ ^(ج)	٤	١	١	٦
مجموع التقارير التي صدرت في عام ٢٠١٣	١١	٢	١	١٤
مشاريع التقارير التي صدرت في نهاية سنة ٢٠١٣ ^(د)	٢	-	-	٢
عمليات مراجعة الحسابات التي بدأت في عام ٢٠١٣ والتي ستُنجز في عام ٢٠١٤ ^(هـ)	٥	٣	-	٨
مجموع عمليات المراجعة	١٨	٥	١	٢٤

- (أ) تشمل المكاتب القطرية ووحدات المقر والمراجعات المشتركة.
(ب) استعراض محدود النطاق للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٢.
(ج) تشمل مراجعة مشتركة واحدة.
(د) تشمل مراجعتين مشتركتين.
(هـ) التقارير النهائية الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
(و) سبع مراجعات منها كانت في مرحلة إعداد مشروع التقرير، بحلول نهاية السنة.

دال - النتائج الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات الداخلية

مراجعة حسابات المكاتب القطرية

٣٠ - تم في عام ٢٠١٣ إصدار ١٠ تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية. وغطت تلك التقارير ثلاثة مجالات قياسية والمجالات الفرعية المتصلة بها:

- (أ) حوكمة وإدارة المكاتب: '١' إدارة المكاتب، و'٢' الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين، و'٣' إدارة المخاطر؛
(ب) إدارة البرامج: '١' تخطيط البرامج، و'٢' التنفيذ والرصد، و'٣' التنفيذ الوطني، و'٤' تعبئة الموارد، و'٥' إدارة الموارد غير الأساسية، و'٦' إدارة المخزون؛
(ج) إدارة العمليات: '١' الموارد البشرية، و'٢' الشراء، و'٣' السفر، و'٤' إدارة الأصول، و'٥' الإدارة المالية، و'٦' تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و'٧' السلامة والأمن.

ويتوقف عمق التحليل في كل مجال من تلك المجالات على نتائج تقييم مخاطر العمليات لأغراض مراجعة الحسابات الذي أجري في مرحلة التخطيط. واضطلعت شعبة خدمات الرقابة بعملية مراجعة حسابات مكتبية من المقر، دون القيام بمهمة رسمية إلى الميدان.

تصنيفات مراجعة الحسابات

٣١ - تم تصنيف كل مكتب قطري استنادا إلى تقييم الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية المعمول بها. ومن أصل عمليات المراجعة للمكاتب القطرية العشرة التي أجريت في عام ٢٠١٣، صُنفت ثلاثة مكاتب منها برتبة "مرض" (١١) وصُنفت ستة مكاتب منها برتبة "مرض جزئيا" (١٢)، وصُنفت مكتب واحد برتبة "غير مرض" (١٣). وقُدمت التصنيفات أيضا بحسب المجال القياسي (على النحو المعرّف في الفقرة ٣٠ أعلاه)، ويرد في الجدول ٥ أدناه موجز لتلك التصنيفات.

الجدول ٥

تصنيفات مراجعة الحسابات بحسب المجال

المجال	مرض		مرض جزئيا		غير مرض	
	عدد المكاتب	النسبة المئوية	عدد المكاتب	النسبة المئوية	عدد المكاتب	النسبة المئوية
حوكمة وإدارة المكاتب	٧	٧٠%	٢	٢٠%	١	١٠%
إدارة البرامج	٢	٢٠%	٦	٦٠%	٢	٢٠%
إدارة العمليات	٤	٤٠%	٦	٦٠%	-	صفر%

النتائج الرئيسية

٣٢ - تتفق فرص التحسين الرئيسية التي كُشف عنها في عام ٢٠١٣ مع تلك التي تم تحديدها والتي أُعلن عنها في السنوات السابقة، وتتفق كذلك مع مجمل نتائج تقييم المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢. وتقدّم أدناه النتائج الرئيسية (الممارسات الجيدة

(١١) لم يتم تحديد أي مسألة من المسائل التي من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة.

(١٢) تم تحديد مسألة أو أكثر من المسائل التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة.

(١٣) تم تحديد مسألة أو أكثر من المسائل التي يمكن أن تضر على نحو خطير بتحقيق أهداف الكيان المشمول بالمراجعة.

وفرص التحسين) مبوبة بحسب المجال والمجال الفرعي مما يعكس بدقة هيكل تقارير المكاتب القطرية. ويتضمن المرفق ٢ عرضا جدوليا عاما بهذا الشأن.

١' حو كمة المكاتب

٣٣ - كشف عمليات مراجعة الحسابات العديد من الممارسات الجيدة، وبعضها قابل للتكرار: (أ) توجد في بعض المكاتب خطط واضحة وذات صلة بإدارة المكاتب؛ و (ب) يوجد موظفو برامج وعمليات يدرك كل منهم جيدا دوره ومسؤولياته ويفهمون بصورة متزايدة سياسات وإجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان ويقومون في بعض المكاتب بعقد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات ورصد تنفيذ البرامج وتحسين التنسيق.

٣٤ - وأوصت مراجعات الحسابات بإجراء استعراضات منتظمة للهيكل التنظيمي للمكاتب وملاك الموظفين لضمان أن تظل قدرات الموظفين متماشية مع احتياجات تنفيذ البرامج. وحددت مراجعات الحسابات أيضا ضرورة: (أ) خفض مستوى الشواغر في المناصب الرئيسية؛ و (ب) تنفيذ ترتيبات أفضل للتعيينات المؤقتة للمكلفين بمهام الإدارة؛ و (ج) تعزيز الدعم المقدم من المكاتب الإقليمية والمقر للمكاتب التي تعاني من شواغر مديدة وتعزيز الرقابة عليها من قِبَل المكاتب الإقليمية والمقر.

٣٥ - وتشمل الاحتياجات الإضافية اللازمة للتحسينات التي تم تحديدها ما يلي: (أ) تطبيق ضوابط على دقة المعلومات الواردة في التقارير السنوية للمكاتب القطرية بالنظر إلى أن تلك المعلومات تستخدم كأساس لإعداد التقرير السنوي للمدير التنفيذي؛ و (ب) والقيام سنويا بتحديث تقييمات مخاطر الغش والمخاطر التشغيلية على نحو يضمن وجود عمليات محددة بدقة لتبيان عوامل المخاطر وتقييمها وتسجيلها وتعقبها.

٢' إدارة البرامج

(٢-أ) تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها

٣٦ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات أن العديد من البلدان قد وضعت محليا أدوات لتتبع تنفيذ خطة العمل. ويمكن تقييم تلك الأدوات لمعرفة إمكانية تكرارها في جميع أنحاء الصندوق.

٣٧ - وواصلت عمليات مراجعة الحسابات الكشف عن ضرورة إجراء تحسينات في: (أ) تخطيط البرامج للحد من التأخير في تنفيذ الأنشطة البرنامجية؛ و (ب) وضع خطط العمل السنوية في صيغتها النهائية وإدارتها في الوقت المناسب؛ و (ج) تعزيز الإدارة المالية للبرامج

وضوابط الميزنة بدعم من (د) نسخة محسّنة من برنامج أطلس "PeopleSoft" لوضع خطط العمل والميزانيات السنوية. وعلى الرغم من التحسن الذي أجري في المبادئ التوجيهية المؤسسية المنقحة في عام ٢٠١٢ لإدارة البرامج، لاحظت عمليات المراجعة استمرار الحاجة إلى الاتساق في تنفيذ البرامج، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة الرصد والنتائج التي تحققت. ويستدعي الأمر مزيدا من اهتمام الإدارة لمسألتي تنسيق البرامج وتكاليف المساعدة لضمان تحميل المشاريع النفقات المأذون بها فقط، عملا بالسياسات المطبقة.

(٢-ب) التنفيذ الوطني

٣٨ - من الضروري أن تولي الإدارة مزيدا من الاهتمام لضمان إجراء تقييم كاف لقدرة الشركاء المنفذين قبل التعاقد معهم ولضمان أن تُستخدم على نحو فعال الأداة الجديدة لتقييم قدرة الصندوق التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التقييمات الدقيقة للنهج المنسق للتحويلات النقدية للشركاء المنفذين لتغطية مجالات تتجاوز قدرة الإدارة المالية للشركاء المنفذين، ولدمج التقييمات الدقيقة بشكل أفضل مع التقييمات الحالية للصندوق.

٣٩ - تحسّنت باستمرار على مدى السنوات الثلاث الماضية الضوابط في عملية إدارة حساب صندوق التشغيل، وتضمّن ذلك عمليات رصد أوثق ينفذها موظفو المقر. ولا تزال هناك فرص للتحسين فيما يتعلق بالرصد المالي للشركاء المنفذين. فعلى سبيل المثال، كشفت عمليات مراجعة الحسابات حدوث حالات متكررة من تحويل الأموال إلى الشركاء المنفذين خارج إطار عملية حساب صندوق التشغيل، وبالتالي الالتفاف على الضوابط المعمول بها لحساب صندوق التشغيل، بما في ذلك مراجعة حسابات التنفيذ الوطني. وبالمثل، كشفت عمليات مراجعة الحسابات وجود أنشطة قام بها الشركاء المنفذون ولكن تم تسجيلها كتنفيد مباشر من قبل الصندوق عوضا عن تسجيلها في إطار التنفيذ الوطني. وهاتان الحالتان تحدّان من ضمان الإدارة بشأن الاستخدام الملائم للأموال المقدمة إلى الشركاء المنفذين. ويرد في المرفقين ٢ و ٦ مزيد من التفاصيل بشأن حساب صندوق التشغيل وحالة التنفيذ الوطني.

(٢-ج) إدارة المخزون

٤٠ - كشفت إحدى عمليات مراجعة الحسابات استخدام شركة لوجستية للاضطلاع بأنشطة أمامية لإدارة سلسلة توريد سلع الصحة الجنسية والإنجابية، وهي ممارسة تستحق النظر في تكرارها إذا ثبتت فعاليتها من حيث التكلفة بالنسبة للبلدان الأخرى.

٤١ - ويتعين أن توجّه الإدارة مزيدا من الاهتمام لإنفاذ الامتثال لسياسة إدارة المخزون الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة لـ: (أ) كفالة إعداد تقارير الاستلام والتفتيش لدى استلام المخزون؛ و (ب) تحسين عملية توثيق تسليم المخزون إلى الشركاء المنفذين؛ و (ج) تحسين ضوابط إدارة المخازن من جانب المكاتب القطرية المأذون لها بالاحتفاظ بالمخزون ومن جانب الشركاء المنفذين الذين زوّدوا بالمخزون، على حد سواء.

(٥-٢) إدارة الموارد غير الأساسية

٤٢ - لاحظت عمليات مراجعة الحسابات أنه ينبغي للمكاتب القطرية الأصغر حجما أن تعزز إدارتها للموارد غير الأساسية من خلال تحسين التخطيط والرصد وإبلاغ المانحين في الوقت المناسب.

'٣' إدارة العمليات

(٣-أ) الشراء

٤٣ - كشفت عمليات مراجعة الحسابات العديد من الممارسات الجيدة بشأن شراء المعدات الطبية، ومن ذلك على سبيل المثال إشراك خبراء تقنيين في وضع المواصفات، والشركاء التنفيذيين لاستعراضها والموافقة عليها فضلا عن مشاركة الشركاء التنفيذيين في عملية منح العقود (عند الاقتضاء).

٤٤ - وقد تحسّنت الضوابط بشأن عملية الشراء. ويلزم إدخال مزيد من التحسينات عليها، وذلك من خلال وسائل منها، على سبيل المثال، تعزيز تخطيط الشراء وزيادة استخدام الاتفاقات طويلة الأجل لزيادة كفاءة عمليات الشراء والقيمة مقابل المال. وينبغي أيضا تعزيز ضوابط فواتير الاستلام وتقديمها إلى لجان استعراض العقود.

(٣-ب) الموارد البشرية

٤٥ - واصلت عمليات مراجعة الحسابات التأكيد على ضرورة تحسين الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها بشأن منح عقود الخدمات وإدارتها واتفاقات الخدمات الخاصة. وشددت العمليات أيضا على ضرورة إيلاء اهتمام مستمر لعملية إدارة الإجازات والضوابط بشأن دقة الرصيد المتبقي من الإجازات. وأشارت إلى أنه ينبغي أيضا تعزيز الامتثال لمتطلبات التدريب الإلزامي.

(ج-٣) الإدارة المالية

٤٦ - يمكن النظر في تكرار ممارسة استخدام البنوك المحلية أو شركات الائتمانات الصغيرة لدفع بدلات الإقامة اليومية للمشاركين في التدريب واستخدام البطاقات النقدية المصرفية لتسديد دفعات الوقود، في جميع أنحاء الصندوق.

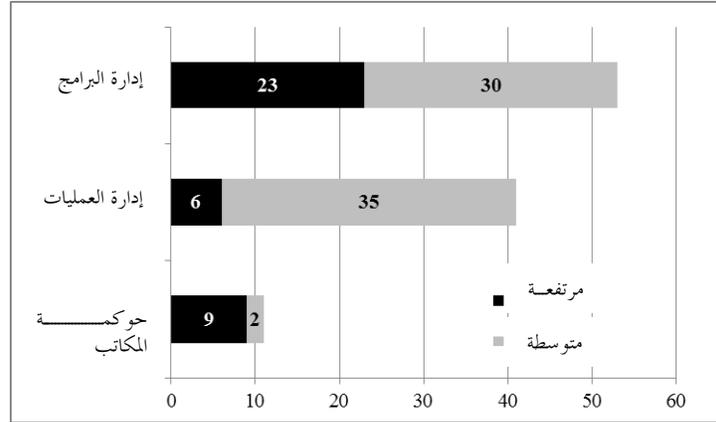
٤٧ - ومع ذلك، فقد استمرت الأخطاء في تخصيص النفقات لمشروع أو صندوق وفي رموز حساب دفتر الأستاذ العام مما يقوض إجمالاً موثوقية المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المالية وعمليات الرصد. وبالإضافة إلى ذلك، كشف العديد من عمليات المراجعة الحاجة إلى تحسين طريقة التعامل مع الضريبة على القيمة المضافة ومن ذلك على سبيل المثال احتساب ضريبة القيمة المضافة القابلة للسداد فضلاً عن تقديم مطالبات سداد الضرائب ومتابعتها في الوقت المناسب.

التوصيات المقدمة

٤٨ - تم عموماً إصدار ١٠٥ توصيات إلى المكاتب القطرية العشرة، على النحو المبين بالتفصيل في الأشكال ٢ و ٣ و ٤ المدرجة في الصفحة التالية: ٣٨ توصية (٣٦ في المائة من مجموع التوصيات) صُنفت كأولوية عليا، و ٦٧ توصية (٦٤ في المائة) صُنفت كأولوية متوسطة. وتتعلق غالبية التوصيات بمجال إدارة البرامج وإدارة العمليات (٥٠ في المائة و ٤٠ في المائة على التوالي). وأكد التحليل الذي أجري الحاجة إلى تعزيز الرقابة على مستوى المكاتب القطرية بالدرجة الأولى (التوجيه: ٧٠ توصية)، مقابل إصدار عدد أكبر من السياسات (المبادئ التوجيهية: ٣١ توصية) أو توفير مزيد من الموارد. وتنبغي مقارنة الحاجة إلى إشراف أقوى مع النسبة العليا لـ "التشغيلية" (٤٤ في المائة) و "الامتثال" (٤١ في المائة) فيما يتعلق بالتوصيات.

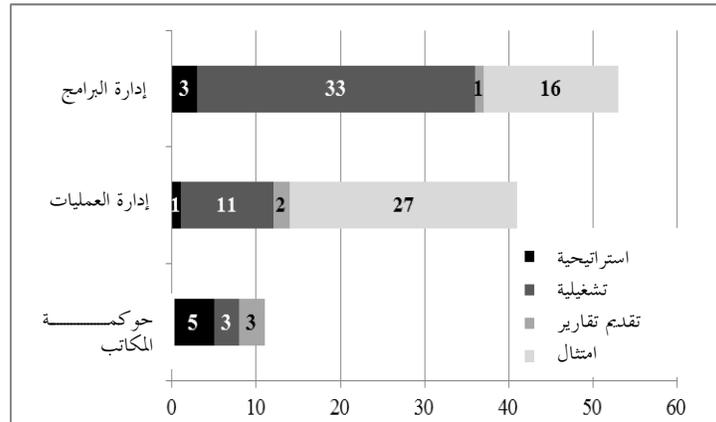
الشكل ٢

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب درجة الأولوية



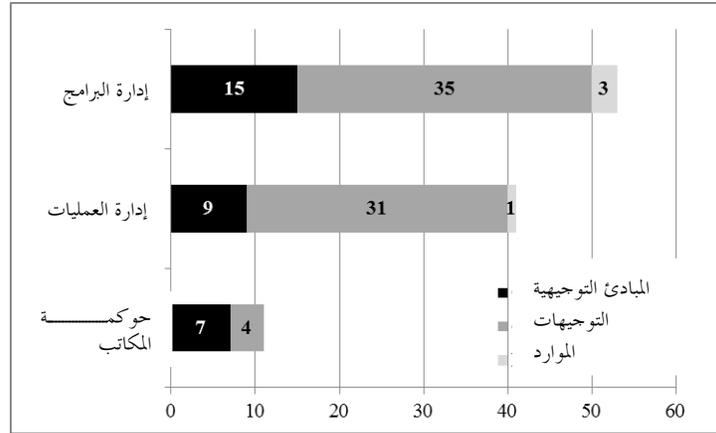
الشكل ٣

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب النوع



الشكل ٤

توصيات مراجعة حسابات المكاتب القطرية الصادرة في عام ٢٠١٣ - حسب السبب



مراجعة الحسابات المشتركة

٤٩ - شاركت شعبة خدمات الرقابة بمراجعة الحسابات المشتركة للمكتب المشترك في جمهورية الرأس الأخضر وصُنف باعتباره "مُرضٍ جزئياً". وأُصدرت ١٨ توصية^(١٤) صُنفت ٦ منها باعتبارها ذات أولوية عليا. وتتعلق هذه التوصيات بالحاجة إلى وجود استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد وزيادة الامتثال لمعايير "تحويل واحد" المتعلقة بتخصيص موارد الصندوق مما يعزز استدامة هيكل الدعم في مكتب المنسق المقيم ويعالج التأخيرات في تخطيط البرامج ويسد الثغرات في تنفيذ أنشطة الرصد. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وتقديم تقارير عنه.

٥٠ - كما شاركت شعبة خدمات الرقابة في عملية مراجعة مشتركة لبرنامج "توحيد الأداء" في باكستان، وفي المراجعة المنسقة لصندوق المساعدات الإنسانية المشترك للصومال. وكانت عمليتا المراجعة كالتأهاتهما جاريتين في أواخر السنة.

(١٤) هذه التوصيات غير مشمولة بعدد التوصيات التي أُصدرت في عام ٢٠١٣.

العمليات المؤسسية ووحدات المقر

مراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي

٥١ - صُنِف أداء البرنامج العالمي والإقليمي باعتباره "غير مرضٍ" بسبب نقاط الضعف الكامنة في تصميمه وفي حوكمته وإدارته وتنفيذه. ويتضمن تقرير الأداء لأغراض مراجعة الحسابات توصية واحدة ذات أولوية عليا: يتعين على الإدارة أن تنظر في النموذج الأكثر ملاءمة للبرنامج العالمي والإقليمي (أو البرنامج الذي خَلَفَه) لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على تحقيق أهدافه الاستراتيجية ومعالجة القضايا التي حددتها مراجعة الحسابات على نحو فعال ومستدام.

٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قدمت الإدارة إلى المجلس التنفيذي ورقة غرفة اجتماع^(١٥) توجز فيها الخطوط العريضة لمشروع الإطار الاستراتيجي للبرنامج الخلف للبرنامج العالمي والإقليمي: الإطار الاستراتيجي للتدخلات العالمية والإقليمية، ٢٠١٤-٢٠١٧. وتؤكد الوثيقة أن تصميم الإطار الاستراتيجي استفاد من مراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي؛ وتؤكد الوثيقة أيضا على التحسينات المتوقعة مقارنة بالبرنامج السابق. وسوف تستعرض شعبة خدمات الرقابة، في إطار متابعتها للتوصيات في عام ٢٠١٤، مدى معالجة القضايا التي أثّرت في مراجعة الحسابات.

مراجعة حسابات نظام الإبلاغ في المؤسسات

٥٣ - تهدف مراجعة الحسابات هذه إلى تقييم موثوقية الضوابط ذات الصلة "بجمهويتي الكونغو" استنادا إلى نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات. وقد صُنفت باعتبارها "مرضية جزئيا". وحددت مراجعة الحسابات بضعة ممارسات جيدة لاستخراج البيانات وتحويلها وتحميلها ولتقييد إمكانية الاطلاع على عملية إعداد التقارير والمهام الإدارية. وأبرزت المراجعة أيضا بضعة قضايا تتطلب الاهتمام من الإدارة من قبيل إضفاء الطابع الرسمي على عملية إعداد وصون التقارير، فضلا عن تعزيز السياسة المتعلقة باستخدام التقارير. ويتضمن تقرير المراجعة ٦ توصيات صُنفت جميعها باعتبارها متوسطة الأولوية.

(١٥) DP/FPA/2014/CRP.1، مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هاء - متابعة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات

التوصيات غير المنفذة

٥٤ - أنشئت لجنة رصد مراجعة الحسابات التي يرأسها المدير التنفيذي في عام ٢٠١١. وطيلة عام ٢٠١٣، حافظت اللجنة على إجراء استعراض متواصل لحالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وهذه العملية، إلى جانب المتابعة المنتظمة التي تقوم بها شعبة خدمات الرقابة، مكّنت من تنفيذ ١١١ توصية في عام ٢٠١٣. وكما هو مبين في الجدول ٦ أدناه ظلت ١٢٣ توصية مفتوحة^(١٦) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣: ٩١ توصية (٧٤ في المائة) تتعلق بالمكاتب القطرية و ٣٢ توصية (٢٦ في المائة) تتعلق بوحدات المقر والعمليات المؤسسية. ونصف عدد تلك التوصيات ذو أولوية عليا (انظر التفاصيل في الشكل ٥).

الجدول ٦

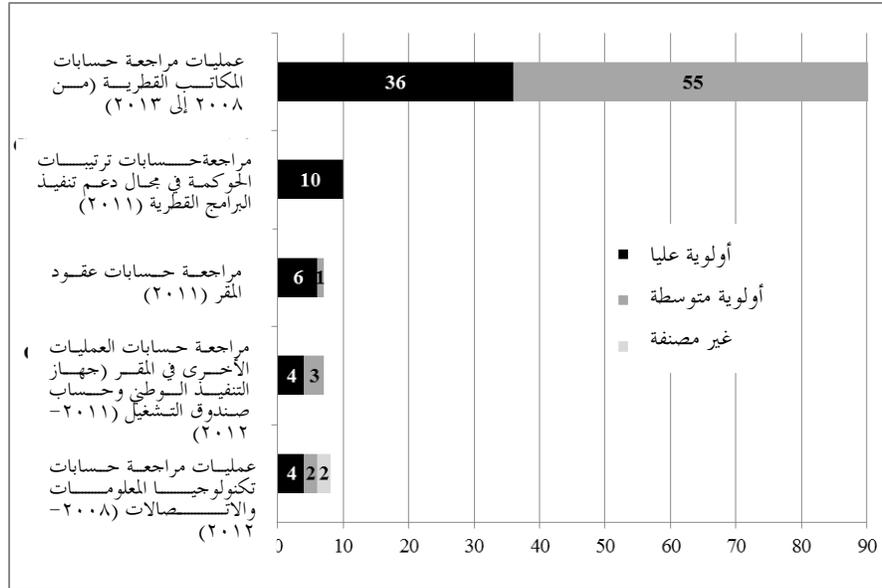
حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات بحسب السنة

التوصيات غير المنفذة		عدد التقارير الصادرة		السنة
٢٠١٣	٢٠١٢	عدد التوصيات الصادرة	عدد التوصيات الصادرة	
٦ (٠ صفر %)	٢٨ (٢ %)	١ ٩٧٦	٥٧	٢٠١٠-٢٠٠٨
٢٧ (١١ %)	٧١ (٢٩ %)	٢٤٨	١١	٢٠١١
٨ (٢٢ %)	٢٣ (٦٢ %)	٣٧	٣	٢٠١٢
٤١ (٢ %)	١٢٢ (٥ %)	٢ ٢٦١	٧١	المجموع الفرعي
٨٢ (٧٣ %)	غير متاح	١١٢	١٢	٢٠١٣
١٢٣ (٥ %)	غير متاح	٢ ٣٧٣	٨٣	المجموع الكلي

(١٦) لا تدخل في عداد هذا الشكل حالة المراجعات المشتركة، التي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإبلاغ عنها.

الشكل ٥

التوصيات غير المنفذة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣



٥٥ - يتوافق عدد التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالمكاتب القطرية مع عدد تلك المكاتب البالغ ١١ مكتباً؛ التي لم يخضع منها للمراجعة سوى ثلاثة روجعت في الآونة الأخيرة. ومن أصل مجموع التوصيات المفتوحة البالغ عددها ٩١ توصية، تتعلق ٤٢ توصية منها بإدارة البرامج (وخاصة إدارة المخزون وتخطيط البرامج والتنفيذ الوطني؛ وهي التوصيات ذات الأرقام ١٣ و ١٢ و ١٠، على التوالي)؛ وتتعلق ٣٩ منها بالعمليات (وخاصة الإدارة المالية التي توجد بشأنها ١٤ توصية)، وتتعلق ١٠ توصيات منها بحوكمة المكاتب. أما فرص إدخال تحسينات فقد نوقشت بالتفصيل في الفقرات السابقة من ٣٢ إلى ٤٧ أعلاه.

٥٦ - وتتعلق التوصيات غير المنفذة من مراجعة حسابات الحوكمة في عام ٢٠١١ بفرص التحسين التي تم تحديدها في مجالات: (أ) أدوار وأنشطة المكاتب الإقليمية؛ (ب) رصد جهود الأقاليم؛ (ج) خطة العمل السنوية لإدماج وتركيب برنامج الحاسوب المعروف باسم أطلس (PeopleSoft)؛ (د) الآليات الإدارية - المالية للبرامج؛ و (هـ) الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتقديم مساعدة تقنية مضمونة الجودة استناداً إلى تقييمات الاحتياجات تكون مدعومة بنظام مؤسسي من أجل تنفيذها ورصدها؛ و (و) الأدوات اللازمة لرصد قدرة المكاتب القطرية والتدريب عليها. وما زالت الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتنفيذ فرص التحسين هذه مستمرة منذ عام ٢٠١٢.

٥٧ - وتتعلق التوصيات غير المنفذة من مراجعة حسابات عقود المقر التي أُبجرت في عام ٢٠١١ بما يلي: (أ) وجود حاجة إلى تحديد أوضح للملكية عملية إدارة العقود، وتحسين توثيق عملية التعاقد في دليل السياسات والإجراءات وفي إطار الضوابط الداخلية؛ و (ب) الحاجة إلى تنفيذ نظام متكامل من البداية حتى النهاية لإدارة العقود؛ و (ج) الحاجة إلى تصميم وتنفيذ ضوابط وقائية لإنفاذ متطلبات الموافقة على منح العقود؛ و (د) الحاجة إلى تنفيذ ضوابط أقوى للحسابات المستحقة الدفع؛ و (هـ) تعزيز عملية تقييم أداء الموردين. وما زالت الإجراءات التي تتخذها الإدارة لسد هذه الثغرات مستمرة منذ عام ٢٠١٢.

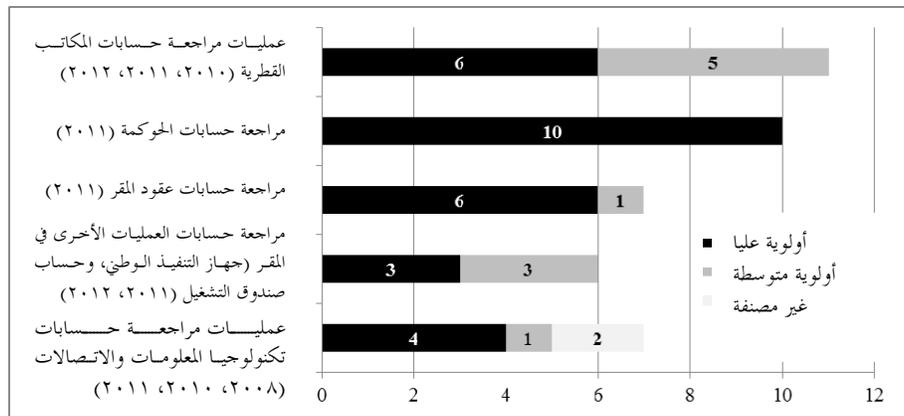
٥٨ - انخفض في عام ٢٠١٣ عدد التوصيات غير المنفذة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نتيجة لجهود الإدارة الرامية إلى وضع سياسات جديدة وتعزيز العمليات الأساسية في هذا المجال.

التوصيات التي لم يُبْتَّ فيها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر

٥٩ - من التوصيات المفتوحة البالغ مجموعها ١٢٣ توصية لم يُبْتَّ في ٤١ منها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر الشكل ٦). وتقدم قائمة مفصلة عن هذه التوصيات في المرفق ٤.

الشكل ٦

التوصيات التي لم يُبْتَّ فيها لمدة ١٨ شهرا أو أكثر



واو - الامتثال لسياسة الرقابة - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٦٠ - كانت إجراءات الكشف، كما هي منصوص عليها في الوثيقة DP/FPA/2008/14 وكما عدلتها مقررات لاحقة صادرة عن المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١، سارية طيلة عام ٢٠١٣. وعملا بتلك الإجراءات، جرى الكشف عن ١٢ تقريراً بشأن المراجعة الداخلية للحسابات: ١١ تقريراً بطلب من السويد وتقرير واحد بطلب من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد جرت عملية الكشف عن بعد وفي إطار الشروط السريّة وفقاً لمقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

٦١ - ومنذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أضحت جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات علنية. ويشتمل مقرر المجلس ١٨/٢٠١٢ (الفقرة ٢٠ منه) على طلب من مدير شعبة خدمات الرقابة لإجراء تحليل في عام ٢٠١٤ بشأن التجربة المكتسبة من الكشف العلني عن التقارير منذ بداية هذه الممارسة.

٦٢ - وبالنسبة لشعبة خدمات الرقابة، أدى الكشف العلني إلى تحسين وضوح التقارير باعتبار أن التقارير مكتوبة لجمهور محتمل أن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان غير مألوف بالنسبة له. وقد أدى هذا الاهتمام إلى إطالة الوقت الذي تستغرقه صياغة التقرير ووضع اللمسات النهائية عليه. كما أدى الكشف العلني إلى تبسيط عملية الكشف مقارنة مع العملية التي وضعت من خلال المقرر ٣٧/٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، ساهم الكشف العلني في تعزيز اهتمام الإدارة المقترن بتمحيص الإجابات واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب بشأن توصيات المراجعة التي يعززها تحديث المعلومات المتعلقة بمعدلات التنفيذ بصورة منتظمة وإتاحتها للجمهور. وأسهم الكشف العلني، بصورة عامة، في تعميق الحوار وتعزيز الشفافية والمساءلة.

خامسا - التحقيق

٦٣ - يتولى فرع التحقيق التابع لشعبة خدمات الرقابة مسؤولية إجراء تحقيقات في جميع أنواع ادّعاءات سوء السلوك التي يقوم بها موظفو الصندوق، بدءاً من الغش والفساد وانتهاء بالتحرش في مكان العمل، وإساءة استعمال السلطة والانتقام ضد المخبرين، والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وغيرها من الانتهاكات للأنظمة والقواعد والتعاميم الإدارية والمتعلقة بالسياسات المعمول بها. ويُشار إلى هذه التحقيقات على أنها "تحقيقات داخلية".

٦٤ - كما تظطلع شعبة خدمات الرقابة بما يسمى "تحقيقات خارجية"، أي تحقيقات في الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك الغش والمخالفات المالية الأخرى التي ارتكبتها المتعاقدون المستقلون والشركاء المنفذون وأطراف ثالثة أخرى، والتي تلحق الضرر بالصندوق.

ألف - مجموع حالات الشكاوى

٦٥ - في عام ٢٠١٣، تلقت شعبة خدمات الرقابة ٦١ شكوى، أي بزيادة قدرها ٢٦٥ في المائة بالمقارنة مع عدد الشكاوى التي تلقتها في عام ٢٠١٢ والبالغ عددها ٢٣ شكوى^(١٧). وإضافة إلى الحالات البالغ عددها ٢٠ شكوى المرحلة من عام ٢٠١٢، أسفر هذا عن وصول مجموع حالات الشكاوى إلى ٨١ شكوى في عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٢ شكوى في عام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٧ أدناه). وتأتي هذه الزيادة جزئياً من نقل ادعاءات التحرش من شعبة الموارد البشرية إلى شعبة خدمات الرقابة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر الفقرة ٦٨ أدناه). ومن المتوقع أن يستمر تزايد عدد حالات الشكاوى في عام ٢٠١٤ بسبب توسيع نطاق ولاية شعبة خدمات الرقابة لتشمل التحقيقات الخارجية.

الجدول ٧

عرض عام للحالات الواردة والحالات المبتوت فيها في عام ٢٠١٣*

النسبة المئوية	٢٠١٣	النسبة المئوية	٢٠١٢	
				الحالات المرحلة
	٤	%٤٥	١٩	- من عام ٢٠١١ أو قبل ذلك
%٢٠	١٦	-	-	- من عام ٢٠١١
%٧٥	٦١	%٥٥	٢٣	الشكاوى الواردة
٨٠	٨١	%١٠٠	٤٢	مجموع الحالات
				الحالات المبتوت فيها
%٨٥	٤٠	%٧٧	١٧	بعد إجراء تقييم ميدئي
%١٥	٧	%٢٣	٥	بعد إجراء تحقيق كامل فيها وتشمل:
%١٣	٦	%١٨	٤	حالات مدعومة بأدلة
%٢	١	%٥	١	حالات غير مدعومة بأدلة
١٠٠	٤٧	%١٠٠	٢٢	مجموع الحالات المبتوت فيها
	٣٤		٢٠	عدد الحالات المرحلة إلى السنة التالية

* الشكاوى الواحدة قد تتضمن عدة ادعاءات تتعلق بعدة أفراد وتؤدي إلى إصدار عدة تقارير، حسب الاقتضاء.

(١٧) لا تشمل المعلومات الواردة المؤشر عليها بعبارة "للعلم".

٦٦ - ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه الطلبات العديدة التي تتلقاها شعبة خدمات الرقابة للحصول على معلومات أو مشورة والتي تعالجها بالإضافة إلى الحالات الأخرى.

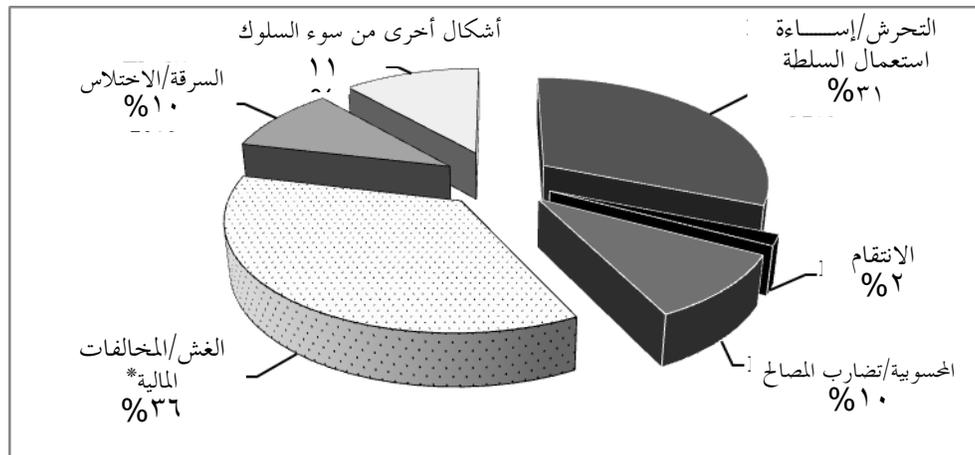
٦٧ - ومن الحالات المرحّلة للعام ٢٠١٤ التي فُتح باب التحقيق فيها وعددها ٣٤ حالة وردت جميعها في عام ٢٠١٣ باستثناء حالتين منها. وتنطوي ٢٨ حالة على سوء سلوك من قِبَل موظفين (حالات داخلية)؛ وتتعلق ٦ حالات منها بالغش والمخالفات المالية التي ارتكبتها المتعاقدون المستقلون والشركاء المنفذون أو أطراف ثالثة أخرى (حالات خارجية).

باء - أنواع الشكاوى

٦٨ - كما يتضح من الشكل ٧ المدرج أدناه، تنطوي نسبة ٤٦ في المائة من الحالات الواردة في عام ٢٠١٣ (٢٨ حالة) على الغش والمخالفات المالية، بما في ذلك الغش في الاستحقاقات، والغش في المشتريات، والسرققة والاختلاس وإساءة استخدام موارد الصندوق. ويعزى النقصان النسبي بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ عندما كان يشكل الغش والمخالفات المالية ٧٠ في المائة من الشكاوى الواردة (١٦ حالة)، إلى توسيع نطاق ولاية شعبة خدمات الرقابة لتشمل التحرش في مكان العمل وإساءة استعمال السلطة. وتمثل هذه الأخيرة ٣١ في المائة من الشكاوى الواردة (١٩ حالة) وكانت تشكل ثاني أكبر فئة، تليها الادعاءات بالمحسوبية وتضارب المصالح (١٠ في المائة، ٦ حالات) وأشكال أخرى من سوء السلوك الذي لا تترتب عليه آثار مالية مثل الحروقات الأمنية (١١ في المائة، ٧ حالات). وتتعلق حالة واحدة (٢ في المائة) بادعاء الانتقام من المخبرين.

الشكل ٧

عرض عام للشكاوى الواردة في عام ٢٠١٣



* تشمل الفئات الفرعية للغش في المشتريات، والغش في الاستحقاقات والاختلاس وإساءة استعمال موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦٩ - وما يقرب من ٦١ في المائة من الحالات التي وردت إلى الشعبة في عام ٢٠١٣ هي حالات أحوالها شاكون فرادى؛ وردت نسبة قدرها ٦ في المائة من الحالات عن طريق خط الاتصال الهاتفي المباشر التابع لشعبة خدمات الرقابة والمتعلق بسريّة التحقيقات، ووردت نسبة ٣٣ في المائة عن طريق وسائل أخرى منها على سبيل المثال إحالات من كيانات خارج نطاق ولاية شعبة خدمات الرقابة أو صندوق الأمم المتحدة للسكان.

جيم - التصرف في الحالات

٧٠ - بعد استلام الشكوى، تُجري شعبة خدمات الرقابة تقييماً أولياً للبت فيما إذا كانت تتضمن مؤشرات معقولة على ارتكاب أفعال غير مشروعة. وعندما تقرر الشعبة أن الشكوى لا تتضمن أسباباً كافية تستحق إجراء تحقيق كامل فيها، فإنها تغفل المسألة وتوثق ذلك بمذكرة إقفال وتُحال، عند الاقتضاء، لحلّها بصورة غير رسمية. وإذا أثبت التقييم وجود مؤشرات على حدوث أفعال غير مشروعة، تقوم الشعبة بفتح تحقيق رسمي يمكن أن يشمل عدداً من الادعاءات. وإذا ثبتت صحة الادعاءات، تقوم الشعبة بتقديم تقرير بحسب موضوع التحقيق إلى المدير التنفيذي للنظر في اتخاذ الإجراء الإداري أو التأديبي المناسب بحق الموظفين أو الأفراد الآخرين الضالعين بالانتهاكات، ولاسترداد الأموال أو الأصول، عند الاقتضاء. وعندما يكشف التحقيق عن وجود نقاط ضعف كامنة في نظام الضوابط الداخلية، تبلغ شعبة خدمات الرقابة الإدارة بذلك عن طريق تقرير منفصل توصي فيه بسبل تعزيز تلك الضوابط.

٧١ - ومن مجموع حالات الشكاوى البالغ عددها ٨١ حالة، انتهى بحث ٤٧ حالة في عام ٢٠١٣؛ وأُقفلت ٤٠ حالة بعد إجراء تقييم أولي فيها وأُقفلت حالة واحدة بعد إجراء تحقيق كامل فيها لعدم وجود أسانيد تثبت صحة الادعاءات (انظر الجدول ٧). كما تشمل الأعداد المشار إليها آنفاً الحالات التي أُحيلت لحلّها بصورة غير رسمية.

٧٢ - وكانت ست حالات مدعومة بأسانيد، ثلاث منها كانت ذات طابع معقد وشملت عدة ادعاءات. وصدرت تقارير تحقيق في جميع تلك الحالات. وانطوت ثلاث من تلك الحالات الست على غش في الاستحقاقات؛ وانطوت حالة واحدة على احتلاس نفقات السفر؛ وانطوت حالة رابعة على تحرش في مكان العمل، وحالة واحدة على المشاركة بدون إذن في مظاهرات عامة. ويرد مزيد من التفاصيل في المرفق ٧.

٧٣ - والقيمة الإجمالية للحالات التي ثبتت صحة الادعاءات فيها في عام ٢٠١٣ والتي تنطوي على الغش والمخالفات المالية بلغت ما يقارب ١٩٦ ألف دولار.

دال - التدابير التأديبية أو الجزاءات المتخذة

- ٧٤ - فيما يتعلق بالحالة المعلّقة بانتظار اتخاذ الإدارة إجراء بشأنها في نهاية سنة ٢٠١٢، خلصت الإدارة إلى نتيجة مفادها أن الأدلة المقدمة غير كافية لإثبات صحة الادعاء.
- ٧٥ - ومن مجموع الحالات الست التي ثبتت صحة الادعاءات الواردة فيها في عام ٢٠١٣، شرعت الإدارة باتخاذ إجراء فوري بشأن أربع حالات منها، بما في ذلك استرداد الأموال، عند الاقتضاء؛ وفي حالتين من الحالات الأربع، استقال الشخصان موضوع التحقيق في المراحل التالية للتحقيق. وفي نهاية السنة، كانت الإدارة تستعرض الحالتين المتبقيتين.

هاء - تعزيز القدرة على التحقيق

- ٧٦ - في عام ٢٠١٣، عززت شعبة خدمات الرقابة إجراءاتها وممارساتها في مجال التحقيقات. فقد تم تطبيق نظام جديد لإدارة الحالات يتيح القيام بشكل منتظم بتعقب وإدارة فرادى الحالات وتقديم تقارير بشأنها وبأوجه الضعف الكامنة في النظام. وبوشر العمل بأدوات إبلاغ محسّنة وتم نشرها على الموقع الشبكي العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك خط هاتفي مباشر ومحدّث يضمن سرية التحقيقات. ونقحت شعبة خدمات الرقابة مبادئها التوجيهية الخاصة بالتحقيقات وهي تعمل على تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية لضمان الامتثال بالفقه القانوني الحديث وأفضل الممارسات المعترف بها.
- ٧٧ - وتضاعف متوسط عدد الحالات الموكولة لكل محقق من ١٠ حالات تقريبا لكل محقق في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ حالة في عام ٢٠١٣. وكثيرا ما تتسم الحالات، وخاصة ما يتعلق منها بالغش والمخالفات المالية بالتعقيد وبالحاجة إلى موارد كثيفة. وفي عام ٢٠١٣، تعيّن على شعبة خدمات الرقابة الاعتماد بصورة مؤقتة على دعم استشاريين بشؤون التحقيقات. وفي عام ٢٠١٤، من المتوقع أن يزداد عدد حالات الشكاوى مع توسع نطاق ولاية الشعبة لتشمل التحقيقات الخارجية مما يتجاوز القدرة الحالية لشعبة خدمات الرقابة ويستلزم استمرار الاعتماد على الاستشاريين بشؤون التحقيقات.

واو - دعم أنشطة الكشف والمنع

- ٧٨ - قدمت شعبة خدمات الرقابة بصورة فعالة، في إطار مهمة استشارية، الدعم لفرع خدمات المشتريات بقيامها، بالاشتراك مع مكتب الشؤون القانونية، بوضع إطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفرض جزاءات على البائعين. وسوف تواصل الشعبة، بصورة استباقية، دورها في عام ٢٠١٤، في حدود مواردها.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت شعبة خدمات الرقابة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأخلاقيات ومكتب الشؤون القانونية، بإعداد جواب مستكمل للصندوق بشأن حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك في إطار مبادرة النزاهة التي أعدها رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين.

سادسا - الأنشطة الاستشارية

٨٠ - تغطي الخدمات الاستشارية مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بشواغل المراقبة الداخلية، والسياسات، وإجراءات العمل، والاتفاقات المقترحة، ومسائل محددة قد تطلب الإدارة آراء شعبة خدمات الرقابة بشأنها. ويلزم التوكيد مجددا أن شعبة خدمات الرقابة لا تتولى أي مسؤوليات إدارية، مثلا في صنع القرارات، أو تنفيذ توصيات نابغة من الشعبة.

٨١ - وفي أثناء عام ٢٠١٣، قدمت الشعبة تعليقات على عدد كبير من مشاريع السياسات والإجراءات، مثلا بشأن المنح، والمبادئ التوجيهية البرنامجية المشتركة، والتحرش وإساءة استعمال السلطة أو بشأن آلية فرض جزاءات على البائعين المنوّه عنها سابقا (الفقرة ٧٨ أعلاه). وواصلت الشعبة أيضا مشاركتها بصفة مراقب في اجتماعات لجان توجيهية أو لجان عاملة ومنها على سبيل المثال الاجتماعات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو اجتماعات لجنة رصد مراجعة الحسابات. وقدمت الشعبة، بالاعتماد على جميع فروعها، تعليقات على عدة مشاريع وثائق استراتيجية من قبيل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٨٢ - ومن أجل كفاءة الامتثال لمقررات المجلس التنفيذي والنظام المالي والقواعد المالية واستخدام الصيغ اللغوية الملائمة ذات الصلة بالرقابة، ساهمت الشعبة كذلك في ما يزيد عن ٢٥ مشروع اتفاق مع الجهات المانحة واستعراض صيغ متعددة لبنود مراجعة الحسابات والتقييم والتحقيق^(١٨). واستجابت الشعبة كذلك لطلبات واستعراضات متعددة من الدول الأعضاء ومن سائر الهيئات المكلفة بمهام مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيق والتقييم^(١٩).

(١٨) لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وبعد ذلك التاريخ تولى مكتب التقييم تلك المهام.

(١٩) المرجع نفسه.

سابعاً - التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

ألف - المراجعة الداخلية للحسابات

٨٣ - في عام ٢٠١٣، واصلت شعبة خدمات الرقابة مشاركتها الفعالة في أنشطة واجتماعات مشتركة بين الوكالات. فقد شاركت في اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية المرتبطة الأخرى لتبادل الممارسات والخبرات المكتسبة.

٨٤ - وظلت شعبة خدمات الرقابة عضواً فعالاً في اجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وشاركت في العديد من العمليات المشتركة لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٣. وشاركت الشعبة بنشاط في إعداد الدروس المستفادة لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة بشأن مراجعة حسابات برامج "توحيد الأداء" التي قدمت في وقت لاحق للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وقامت دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، بقيادة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة خدمات الرقابة بإعداد وتقديم مذكرة إلى فريق الرقابة على الإدارة المالية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الخبرة المكتسبة في عمليات المراجعة المشتركة. وتلخص المذكرة التحديات التي تواجهها والتي يتطلب بعضها دعم الإدارة أو اتخاذ إجراءات بشأنها من قبيل: (أ) توضيح التوقعات بشأن عمليات المراجعة المشتركة (على سبيل المثال، من حيث التغطية على أساس المخاطر لأغراض مراجعة الحسابات، والجهات المتلقية لتقارير مراجعة الحسابات المشتركة، أو تمويل عمليات مراجعة الحسابات)؛ و (ب) تنسيق السياسات والعمليات والإجراءات بهدف الحد من تعقيد العمليات التشغيلية وبالتالي من تعقيد مراجعة الحسابات؛ و (ج) الاعتراف بأن الكشف عن سياسات تقارير مراجعة الحسابات الذي يتراوح من الكشف الكامل إلى عدم الكشف بتاتا يؤثر تأثيراً سلبياً على إصدار تقرير واحد لمراجعة حسابات مشتركة. وثمة بعض التحديات الأخرى التي يتعين على أعضاء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة التصدي لها، ومن ذلك على سبيل المثال تنسيق عمليات مراجعة الحسابات المشتركة على صعيد المنظمات المتعددة والتعامل في الوقت نفسه مع الطلبات الداخلية المتنافسة وتوحيد جميع الأطر الحالية لعمليات مراجعة الحسابات المشتركة في إطار واحد (وتقود هذا العمل شعبة خدمات الرقابة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيق). وفي إطار الحوار المستمر الذي يجريه ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قدمت دوائر المراجعة

الداخلية للحسابات بقيادة مشتركة من شعبة خدمات الرقابة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، توجيهات منقحة بشأن مراجعة حسابات البرامج المشتركة والتحقيق فيها، واقترح إدخال تعديلات على بنود الوثيقة نفسها فيما يتعلق بالصكوك القانونية ذات الصلة بها.

باء - التحقيق

٨٥ - في عام ٢٠١٣، وعلى غرار السنوات السابقة، عملت شعبة خدمات الرقابة بتعاون وثيق مع دوائر التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ولعبت الشعبة أيضا دورا فعالا في أنشطة التحقيق والدعم المشتركة بين الوكالات، وفي اجتماعات مكاتب التحقيق التابعة للأمم المتحدة وفي مؤتمر المحققين الدوليين. وعلاوة على ذلك، شاركت الشعبة بنشاط في أعمال الفريق العامل المعني بوضع آليات لاستعراض جودة العمليات الخارجية لفائدة دوائر التحقيق.

جيم - وحدة التفتيش المشتركة

٨٦ - وأخيرا، واصلت شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣ القيام بدورها كجهة تنسيق للصندوق فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة والتفاعل معها بخصوص حوالي ٢٠ تقريرا هي بمراحل مختلفة من الإنجاز مع وحدات الصندوق ووحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

ثامنا - الاستنتاجات العامة والخطوات المقبلة

٨٧ - إن النتائج التي أسفرت عنها مختلف أنشطة شعبة خدمات الرقابة وكذلك الإجراءات التي اتخذتها المكاتب المعنية لمعالجة المسائل التي تثيرها الشعبة، هي مؤشرات إيجابية على زيادة فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويؤدي الدعم المستمر المقدم من الإدارة العليا ومن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ومن المجلس التنفيذي إلى تمكين الشعبة من النجاح في تنفيذ ولايتها.

٨٨ - وتتطلب التغييرات التي أثمرت على شعبة خدمات الرقابة في عام ٢٠١٣، علاوة على التغييرات المتعلقة بالكشف عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية إدخال تعديلات كبيرة على إطار الرقابة المالية للصندوق. أولا، ما بقي من شعبة خدمات الرقابة أصبح في مطلع عام ٢٠١٤ مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، وهو مزود بميثاق منقح (مدرج في المرفق ٨ لأغراض العلم ومتاح أيضا على الموقع الشبكي للصندوق) وقد حل هذا الميثاق

المنقح محل ميثاق شعبة خدمات الرقابة المعمول به منذ عام ٢٠٠٩. ثانياً، يجب تعديل سياستين معتمدين من قِبَل المجلس على نحو يعكس تلك التغييرات، على أن تقدم مقترحات منفصلة بشأن كل منهما: (أ) سياسة الرقابة (تمت الموافقة عليها آخر مرة في عام ٢٠٠٨)؛ النظام المالي والقواعد المالية (تمت الموافقة عليه آخر مرة في عام ٢٠١٢). ثالثاً، سيتم في عام ٢٠١٤ تعديل سياستين وافق عليهما المدير التنفيذي، هما: (أ) سياسة كشف المعلومات؛ و (ب) سياسة مكافحة الغش (تم تنقيحهما آخر مرة في عام ٢٠٠٩).

٨٩ - وفي المستقبل، سيواصل مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق تحسين إجراءاته وعملياته الداخلية لزيادة تعزيز فائدة ومصداقية الخدمات التي يقدمها. ويظل المكتب على استعداد لمواجهة التحديات المقبلة في حدود الموارد الموجودة تحت تصرفه.

تاسعا - عناصر مقرر

٩٠ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) يحيط علماً بهذا التقرير DP/FPA/2014/6؛

(ب) يعرب عن تأييده المستمر لتعزيز مهام مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ج) يقر ويؤيد مشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة الرقابة المشتركة؛

(د) يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ورَدَ الإدارة عليه الوارد في الوثيقة (Add.1) DP/FPA/2014/6.